وعلى نفسها جنت براقش!

حوار علمي مع د. خالد الردَّادي

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتَّبع هداه،
أما بعد، فقد غرَّد د. خالد بن قاسم الردَّادي –وفَّقه الله– قائلاً:

(١) صورة من عبث بعض المحقِّقين لكتب السلف: كتاب "صريح السنة" للإمام الطبري، حقَّقه وعلّق عليه وخرِّج أحاديثه:

أبو عبد الأعلى خالد المصري، وطبعته هذه فيها كلُّ شيءٍ إلا التحقيق، فضلاً عن التخريج والتعليق!

ومن العجائب أن المحقِّق يعتمد النسخ المطبوعة السابقة مع مخطوطتين جاء بها –كذا–، و لم يرمزها!

(٢) ومعرفتي بحال المحقِّق (!) أنه ليس من أهل هذا الشأن، وليس عنده من الأهلية العلمية لمثل هذه الجرأة! وقد أرسل لي بعض مريديه سابقًا يطلب الإعانة في توفير بعض النسخ الخطية لكتب السلف في الجامعة فأخبرته أن يبلغه نصيحتي بأن يدع هذا الأمر لأهله، ولا يقدم عليه؛ لكنه أبى إلا التعالم والتصدر"!".اهـــ

قلت: لا إشكال أن ينقد العالم أو طالب العلم غيره من أهل العلم، فهذه جادَّة مطروقة، والعلم رحم بين أهله، وكلٌّ رادٌّ ومردود عليه، **{وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}**.

لكن الإشكال أن يكون هذا النقد مبنيًّا على الكذب والبغي والتزيد والتشبع بما لم يعطَ الناقد، فهذا هو المنكر الذي يجب إنكاره!

✓ فأقول:

أولاً: قول د. خالد الردَّادي –هداه الله–: "صورة من عبث بعض المحقِّقين لكتب السلف"، تهويل منه ومجازفة لا حقيقة لها على أرض الواقع، فإن هذه العبارة تقال في حقِّ واحد من ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: كبار أهل البدع؛ مِمَّن تصدّروا لتحقيق بعض كتب السلف وعبثوا بها بتحريف نصوصها أو التعليق عليها بتعليقات تحرّف مقصود المؤلّف وتخدم مذاهب أهل البدع، ومن هؤلاء:

١. محمد زاهد الكوثري، ومن أبرز مَن بيَّن عبثه بتحقيق كتب السلف: العلامة عبدالرحمن المعلّمي اليماني –رحمه الله–.
٢. محمود سعيد ممدوح وحسّان بن عبدالمنّان، ومن أبرز مَن بيَّن عبثهما بتحقيق كتب السلف: العلامة محمد ناصر الدين الألباني –رحمه الله–.

٣. عادل بن عبدالله آل حمدان، ومن أبرز مَن بيَّن عبثه بتحقيق كتب السلف: شيخنا العلامة ربيع بن هادي —حفظه الله-.

والطائفة الثانية: المستشرقون، كما قال محدِّث مصر وقاضيها العلامة أحمد شاكر —رحمه الله- (ت ١٣٧٧ ه) كما في "تصحيح الكتب" (ص١٣) [1] بعد أن ذكر غلو البعض في تمجيد أعمال المستشرقين: "وجهلوا أو نَسوا، أو علموا وتناسَوا: أن المستشرقين طلائع المبشرين، وأن جلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه، إنما تصدر عن هوًى وقصدٍ دفين، وأنهم كسابقيهم **{يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ}**، إنما يفضِّلونهم بأنهم يحافظون على النصوص، ثم هم يحرِّفونها بالتأويل والاستنباط".

والطائفة الثالثة: أصحاب التحقيقات التجارية الذين لا همَّ لهم إلا كسب المال والتجارة بالكتب على حساب العقيدة والمنهج، وهم من أطلق عليهم العلامة محمود شاكر وغيره: "المولّدون".

فماذا صنع أبو عبدالأعلى في كتب السلف التي حقَّقها، وعلّق عليها، وخرّج أحاديثها —ومنها كتاب صريح السنة للإمام محمد بن جرير-:

هل قام على تحريف نصوصها، و لم يخرجها على الوجه الذي أراده عليه مؤلِّفها؟

هل علَّق عليها بتعليقات تخدم أهل البدع والأهواء؟

أم أنه اجتهد —على قدر استطاعته- في إخراج نصوص هذه الكتب على أقرب وجه أراده عليه مؤلّفها؛ متَّبعًا في ذلك قواعد وأصول التحقيق العلمي التي وضعها العلماء.

وأما تعليقاته، فقد قامت —والفضل لله وحده- على الانتصار لعقيدة ومنهج السلف الصالح، والردّ على أهل البدع والأهواء من القدامى والمعاصرين.

ولا يعني هذا أنّي أدّعي قصب السبق في ميدان التحقيق، بل —بلا ريب- قد يوجد نقص وخطأ، مِمّا لا يخلو منه محقّق، خاصَّةً في أوائل تحقيقاته قبل أن يتمرس في هذا الباب، ويصقل خبرته بالممارسة.

ولعلَّ خالد الردَّادي قد تأثر بصحبته للصَّعافقة، فصار على خطاهم في المبالغات والتهويلات المبنية على التعالم في نقد مَن ليس سيقة لهم؟!

---

(١) وهي مقدّمته —رحمه الله- على تحقيقه ودراسته الفذَّة لــ "جامع الترمذي"، وقد استلها عبدالفتَّاح أبو غدة، وطبعها مفردة بعنوان: "تصحيح الكتب، وصنع الفهارس المعجمة، وكيفية ضبط الكتاب، وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك".

- وقول خالد الردّادي: "وطبعته هذه فيها كل شيء إلا التحقيق، فضلا عن التخريج والتعليق"، كلام مرسل لا قيمة له في ميزان النقد العلمي، من الممكن أن يدّعيه أي أحد، والدعاوى إذا لم تأتِ بالبينات عليها، فلا وزن لها.

والتحقيق -كما عرّفه علماء الفنّ-: هو إخراج الكتاب على أقرب وجه أراده عليه مؤلِّفه.

وكما قال العلامة أحمد شاكر -رحمه الله-: "تصحيح الكتب وتحقيقها من أشقِّ الأعمال، وأكبرها تَبِعة"[٢].

وهناك إجراءات مهمة يجب أن يسير عليها المحقِّق قبل تصديه لتحقيق النص، سوف ألخصّها فيما يلي:

فأقول: بعد اختيار النصِّ المراد تحقيقه يجب عمل خطوتين:

الخطوة الأولى: جمع النسخ الخطية للنص، وذلك بالنظر في فهارس المخطوطات، ونحوها، وسؤال المختصّين في هذا الشأن.

والخطوة الثانية: ترتيب منازل النسخ، وعمل: الاستبقاء -أي الاعتماد- والإقصاء -أي الإبعاد-، ويسمى بـــ "فحص النسخ".

وهذا تابع لإجراءات التحقيق الابتدائي، والتي وضعها المستشرق الألماني: كارل لاخمن.

ومعلوم -عند أهل التحقيق- أن النسخ الخطية لها مراتب أعلاها: النسخة الأم، والتي يطلق عليها البعض: "الدستور"، وهي التي بخطِّ المؤلِّف، مع مراعاة هل هي "مسوَّدة"، أم "مبيَّضة".

فالأصل اعتبار المبيّضة وإلغاء المسوّدة، وأن الإبرازة الأخيرة تلغي ما سبقها من إبرازات.
لكن من الممكن أن تنشر المسوّدة والمبيّضة إذا كان الفروق بينهما كبيرة جدًّا، إذا ظهر للمحقِّق فائدة علمية في هذا، نحو إظهار تغيُّر مذهب المصنِّف أو تغيُّر اجتهاده، وحكمه في بعض المسائل.
ومن الأمثلة البارزة في هذا الباب:

١. "المواعظ والاعتبار في ذكر الخِطط والآثار المصرية"، تأليف: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥)، قابل أصوله وأعده للنشر: أيمن فؤاد سيّد (طبعة مؤسسة الفرقان الإسلامي/الطبعة الثانية ١٤٣٤ ه)، وهذه النسخة هي أصح إبرازات الكتاب؛ حيث اعتمد المحقِّق على المبيَّضة والمسوَّدة اللَّتين بخطِّ المقريزي، وخرج الكتاب في أربعة مجلدات من القطع الكبير، بخلاف مجلد الدراسة ومجلد الفهارس والكشَّافات.

---

(٢) هذه هي العبارة الأولى في "تصحيح الكتب"، التي استلها أبو غدة من مقدّمة العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- على تحقيقه ودراسته الفذَّة لـــ "جامع الترمذي"، كما بيَّنت في التعليق السابق.

٢. ما صنعه أكمل إصلاحي؛ حيث نشر مسوّدة ومبيَّضة العلامة عبدالرحمن المعلّمي اليماني في "تصحيح النصوص"، ففي المسوّدة زيادات ليست في المبيَّضة وبينهما اختلاف في الترتيب.
٣. "لحن العوام" للزّبيدي له إبرازاتان، نشرهما رمضان عبدالتواب.

وإن كانت هذه النسخة الأم عزيزة الوجود بالنسبة لمؤلَّفات المتقدّمين، إلا أنه وُجِد منها وَفرَة في مؤلَّفات المتأخرين.

ومن الأمثلة البارزة في هذا الباب عن المتأخرين:

١. مصنَّفات الإمام شمس الدين الذهبي –رحمه الله– (ت ٧٤٨ ﻫ).
٢. مصنَّفات صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفَدي (ت ٧٦٤هـ).
٣. مصنَّفات تقي الدين علي بن أحمد المقريزي (ت ٨٤٥ ﻫ) –رحمه الله– حيث وُجِدَت أغلب مؤلَّفاته بخط يده.
٤. مصنَّفات الحافظ ابن حجر –رحمه الله– (ت ٨٥٢ ﻫ).
٥. مصنَّفات عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، صاحب كتاب "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب".

ومن الكتب المفيدة في هذا الباب: كتاب تامر الجبالي الذي تحدَّث فيه عن "المخطوطات الأصول".
وكذلك يُستفاد من كتاب "الأعلام" لخير الدين الزركلي؛ حيث إنه يتميز بأنه إذا وجد خطًّا أصليًّا للمتَرجَم له أورده، فهذا يعين المحقِّق على معرفة خطوط المصنِّفين وتمييزها.
وعبدالسلام هارون وضع ثلاثة شروط للنسخة الأم:
١. الكمال أو التمام ٢. كتبها أو أجاز بكتابتها أو أشار بكتابتها. ٣. نسخة خطية مأخوذة عن واحدة مما في أول شرطين.

وتلي النسخة التي بخط المؤلف في المرتبة ما يلي:

- أولاً: النسخة التي أملاها المؤلّف ونسخها تلامذته، أو قُرِئت عليه –وإن لم تكن بخطِّه– لكن عليها توقيعه، وقد يصوِّب أشياء فيها بخطِّه أو يعلِّق عليها.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الباب –ومن أقدمها–: كتاب "الرسالة" للإمام محمد بن إدريس الشافعي –رحمه الله–، الذي أملاه الشافعي ونسخه تلميذه الربيع بن سليمان، كما رجَّح هذا العلامة أحمد شاكرن فقال في مقدِّمة تحقيقه على الرسالة (ص١٢): "والراجح أنه –أي الشافعي– أملى كتاب الرسالة على الربيع إملاءً"، وأكَّد ذلك في (ص١٨)، فقال: "وأنا أرجِّح ترجيحًا قريبًا من اليقين أن الربيع كتب هذه النسخة من إملاء الشافعي"، وردَّ –رحمه الله– على د. (ب– موريتس) –مدير دار الكتب المصرية قديمًا– في تشكيكه في هذا الأمر ردًّا علميًّا متينًا يدلُّ على رسوخ قدمه في هذا الباب.

وخطُّ الربيع من أقدم ما وصل إلينا من خطوط المصنِّفين من أئمة السلف الصالح في القرن الثاني، وكان هذا الأصل الفريد محفوظًا في دار الكتب المصرية العامرة، ثم سُرِق منها، والله المستعان.

- ثانيًا: النسخة التي قوبِلَت على أصل المؤلِّف.
- ثالثا: النسخة التي انتسخت في حياة المؤلِّف.
- النسخة التي انتسخها عالم من العلماء المعروفين.
- النسخة التي عليها سماعات وخطوط عدد من العلماء المعروفين، خاصَّة إذا تم تداولها عبر العصور، فكانت تنتقل بين العلماء من عصر إلى عصر.
- النسخة التي انتسخها أحد مشاهير النُّساخ أو الورّاقين ممن عرِفوا بالضبط والتحري في النَّسخ، وعرِفوا بجودة الخطِّ، وأشهرهم ثلاثة: ابن مُقلة، وابن البوَّاب، وياقوت الحموي.

وهناك ثلاثة مفاهيم مشهورة لتحديد النسخة الأم وترتيب النسخ في الطريقة الاستشراقية الغربية، هي:

الأول: مفهوم "كارل لاخمن الألماني".

والثاني: مفهوم "كلارك الإنجليزي".

والثالث: مفهوم "هنري كانتاك".

أما كارل لاخمن، فقد اعتمد على مبدأ الأخطاء المشتركة بين النسخ، يعني لو أن هناك عشرة نسخ لم يتبين للمحقِّق منها النسخة الأم، وليس عليها تمليكات، ولا وقف، وليس هناك معلومات في الكولوفون تدلني على تمييز مراتب النسخ، فإذا وجدت نسخًا فيها أخطاء مشتركة يستبعدها المحقِّق ويستبقي الأخرى.

أما كلارك فقد وضع خمسة مبادئ أساسية ينبغي أن تلاحظ في ترتيب النسخ، هي: التصحيف، والتحريف، والتغيير، والبياض –أي النقص– واختلاف الأوراق.

فأية نسخة تزيد فيها هذه العوامل الخمس أؤخرها وأقدم الأخرى.

وأما "هنري كانتاك"، فقد اعتمد على الروايات أي أنواع ما وصل إلينا من النسخ الخطية، وهي:

١. روايات أحادية جاءت من طريق واحد.

٢. روايات مختلفة المادة لكنها نادرة الاختلاف أي بينها اختلافات حجمها قليل.

٣. روايات مختلفة من طرق مختلفة لكن حجم الاختلافات بينها كبير.

ثم يقوم بعمل عائلات للنسخ، ويجعل في القمة إحداها.

فإذا وجد المحقِّق النسخة الأم (أي الأصل)، التي هي بخط المؤلّف فلا يعدل بها أي نسخة أخرى إلا إن وُجِدَت أسباب لاستبعادها أو جعلها في مرتبة أقل، ومن هذه الأسباب: أن تكون مسوَّدة، وبها شطب وإصلاحات كثيرة، ووُجدت نسخ أخرى قوبلت على المبيَّضة التي فُقِدت.

ومنها: أن يكون خطُّ المؤلف غامضًا ومتداخلاً وغير مقروء.

والشاهد أنه عند العثور على النسخة الأم، مع عدم وجود ما يعكر عليها، فعلى المحقِّق أن يجعلها أصلاً فينسخها كما هي، وإن كان له استدراك عليها أو توضيح، فليجعله في الحواشي.

وإذا استبعدت نسخًا يجب أن تذكر أسباب الاستبعاد، وكذلك أسباب استبقاء النسخ الأخرى وفق المعايير العلمية في التحقيق.

وقد اختلف علماء فن "التحقيق" في معايير اختيار النسخ، فقد وضع د. عبدالرحيم العسيلان إحدى عشر معيارًا في كتابه "تحقيق المخطوطات على النهج الأمثل"، وأما رمضان عبدالتواب فقد فرّق بين المعايير التي تعين على اختيار النسخ والمعايير التي تعين على ترتيب النسخ.

والذي يظهر أن معايير اختيار النسخ الأساسية هي ما يلي:

- **المعيار الأول**: العثور على النسخة التي بخطّ المؤلِّف، وفق الضوابط السابق ذكرها.
- **المعيار الثاني**: **النسخة الموصوفة بالكمال والصحة**: والكمال يعني تمام النسخة، وهذا يلزم أن يوجد فيها ما يلي:

١- العنوان.

٢- الاستهلال -ولو كان سطرًا واحدًا ينبئي عن بداية النص-، نحو: البسملة، والحمد لله، و"بك أستعين".

٣- المقدمة، وهذه ليست أساسية إذا وُجد الاستهلال.

٤- متن النص كاملاً.

٥- الحرد (الكولوفون)، أي نهاية الفراغ من النص، بأي عبارة نحو: تم الكتاب، تم الفراغ منه، أي أن تكون عبارة شديدة الوضوح في الدلالة على ختم النص.

فهذه النسخة –إن وُجِدَت– فإنها تترقى في منازل الترتيب، خاصَّةً مع عزة وجود النسخ التي بخط المؤلِّف أو قُرِئت عليه.

- **المعيار الثالث**: **البيان والوضوح**: أي وضوح الخط وجماله، فلا تستشعر بأي غموض أو صعوبة في قراءة هذا الخط؛ فالنسخة الواضحة المبيّنة لها خاصية في التقديم على بقية النسخ.
- **المعيار الرابع**: **القِدَم**: أي كلَّما بعُدت النسخة عن عصر المؤلّف، فإنه يلحقها ما يلحقها من التشوهات والنقص والتحريفات.

وإذا استوت النسخ في المعايير، أو لم تتوفر هذه المعايير في النسخ المتاحة، و لم يتمكن المحقِّق أن يفضِّل بعضها على بعض، فهنا عليه أن يعتمد منهج "النص المختار"، وهو أن يختار منها النَّصَّ الأقرب إلى الصواب؛ كي يخرج بأدقِّ صورة للنصِّ.

وكتاب "صريح السنة" لم تتوفر له إلا نسختان لم تتوفر فيهما المعايير السابقة، ولذلك اتبعت في تحقيقه منهج "النَّص المختار".

وهاتان النسختان هما:

١. النسخة المحفوظة بمكتبة ريفان كشك الملحقة بمكتبة طوبقبو سراي باستنبول، ضمن مجموع نفيس يحتوي على عيون كتب الاعتقاد السلفية.

٢. النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية، ضمن مجاميع تيمور عربي (٤/١٠٦)، القرن العاشر الهجري، وقد جاءت في المجموع من (ص١٦١ إلى ص ١٦٨).

وإن كانت نسخة دار الكتب المصرية أوضح خطًّا من الأولى لذلك استفدت منها في تصويب بعض الألفاظ، لم تتبين لمن حقَّق الكتاب من قبل بسبب رداءة بعض المواضع في النسخة التركية.

- **ثانيًا: قول الردَّادي: "ومن العجائب أن المحقِّق يعتمد النسخ المطبوعة السابقة مع مخطوطتين جاء بها، ولم يرمزها"!**

قلت: ما أدري ما وجه العجب في أن يعتمد المحقِّق النسخ المطبوعة مع النسخ الخطية، فهذه جادَّة مطروقة عند بعض المحقِّقين، حتى يكون القارئ على بيّنة من الاختلافات والأخطاء التي قد يقع فيها المحقّقون السابقون أو ذكر فوائد اعتمدها أحدهم من باب الأمانة العلمية.

وأما قوله: "لم يرمزها"، فما أدري هل هذا وهم منه أم كذب؟ أم يقال: إنه لم يطَّلع على مقدِّمة التحقيق والكتاب أصلاً.

فهذه الرموز للنسخ الخطية والمطبوعة مذكورة في المقدمة (ص١٧-٢١) في مبحث وصف النسخ الخطية والمطبوعة، وإليك هذه الرموز:

أولاً: النسخ الخطية: نسخة ريفان كشك رمزت لها بـ "خ"، ونسخة دار الكتب المصرية رمزت لها بـ "د".

ثانيًا النسخ المطبوعة:

- الطبعة التي بتحقيق بدر بن يوسف المعتوق رمزت لها بـ "ط".

- الطبعة التي كانت ضمن مجموع بعنوان: "المجموعة العلمية السعودية من درر علماء السلف الصالح"، والتي حقَّقها: الشيخ عبد الله بن محمد بن حُميد، ونشرتها دار البخاري بالقصيم سنة (١٤١٣هـ)، رمزت لها بـ "ط٢".
- طبعة الدار الأثرية بعمان – الأردن، والتي قامت على توزيعها دار ابن عفَّان بالقاهرة (الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ)، وقام على تحقيقها: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي، رمزت لها بـ "ط٣".
- وقد اعتمدت أيضًا على كتاب "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، لهبة الله اللالكائي – رحمه الله- في تصويب بعض الكلمات حيث كان اللالكائي قد ذكر غالب فقرات "صريح السنة" مقتصرًا على نقل عبارات ابن جرير دون الأحاديث والآثار، وقد رمزت لها بـ: "ل".

ثالثًا: قول د. الردّادي: "ومعرفتي بحال المحقِّق (!) أنه ليس من أهل هذا الشأن، وليس عنده من الأهلية العلمية لمثل هذه الجرأة! وقد أرسل لي بعض مريديه سابقًا يطلب الإعانة في توفير بعض النسخ الخطية لكتب السلف في الجامعة فأخبرته أن يبلغه نصيحتي بأن يدع هذا الأمر لأهله، ولا يقدم عليه؛ لكنه أبى إلا التعالم والتصدر"!".

قلت: وهل يُحكم على عالم أو محقِّق بأنه ليس أهلاً للتحقيق بالنظر في عمل واحد فقط من أعماله العلمية؟!

فهبَّ أنه أساء في هذا العمل لأسباب وظروف أحاطت به فيها، وأجاد في الأعمال الأخرى، هل يوصف بالجهل وعدم الأهلية هكذا على الإطلاق، اللهم غفرًا!

فلو سلّمنا لك جدلاً حكمك على تحقيق "صريح السنَّة"، أنه خلْو من التحقيق! هل تجزم –أيها الناقد المنصف البصير– بأن كل تحقيقاته على المنوال نفسه، هل قمت بسبرها؛ كي تتجرأ بإطلاق هذا الحكم الجائر الذي سوف تسأل عنه بين يدي عليم خبير؟!

لكن الأمر كما قال الشاعر:

وَتَرَى الكَرِيْمَ مُحَسَّدًا لَمْ يَجْتَرِمْ ... شتمَ الرِّجَالِ وَعرضُهُ مَشْتُومُ
حَسَدُوا الفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ ... فَالناسُ أَعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ
كَضرَائِرِ الحَسْنَاءِ قِلْنَ لِوَجْهِهَا ... حسَدًا وَبَغْيًا إِنَّهُ لَدَمِيْمُ

وأنا أنصح الردّادي أن لا يتشبع بما لم يعط؛ فقد قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ، كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»؛ حيث إن الذي يقرأ كلام الردَّادي يُخيَّل إليه أنه من الفحول الفطاحل في علم التحقيق!

وإنما هو لديه نوع علم في هذا الباب، فعليه أن يتواضع لإخوانه، ولا يستعلي عليهم بالباطل.

وهذا يجرُّنا إلى أن نتساءل: **أين المشاريع العلمية العظيمة في تحقيق كتب التراث التي قام بها د. خالد الردّادي، وأنجزها على أعلى مستويات التحقيق العلمي؛ كي يتبجَّح بما تبجَّح به؟!**

- **والجواب من وجهين:**

الوجه الأول: لم أقف له إلا على أربعة تحقيقات، أشهرها تحقيقه على كتاب "شرح السُّنَّة" للبربهاري –رحمه الله–، وله تحقيقات ثلاثة أخرى لكنها لم تشتهر، وهي تحقيقه على: "المذكر والتذكير" لابن أبي عاصم –رحمه الله–، و"جزء فيه أحاديث أبي علي الحسن بن موسى الأشهب"، و"دليل أرباب الفلاح لتحقيق فنّ الاصطلاح" للعلامة حافظ أحمد الحكمي –رحمه الله–.

وقد خرجت الإبرازة الأولى لتحقيقه على "شرح السنة" مليئة بالأخطاء والسَّقط والتحريف، كما هو يعلم ذلك جيدًا؛ لكنه تدارك بعض هذه الأخطاء –لا كلّها– –بعد أن نُبِّه عليها– في الإبرازات التالية!

ومن أفضل من نقد تحقيقه وكشف عواره: الأخ الفاضل الشيخ "ليامين العنابي الجزائري" –حفظه الله–، وذلك من خلال مقدّمة اعتنائه على كتاب "عون الباري ببيان ما تضمنه شرح السنة للإمام البربهاري" لشيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله–.

وكان من الملحوظات المهمة على تحقيق الردَّادي التي ذكرها الأخ ليامين –وفَّقه الله– والتي استوقفتني– قوله كما في (ص٢٩-٣٠) من مقدمة دراسته لكتاب "عون الباري/ط دار المحسن":

"ومن بين الملاحظات أيضا على طبعة الردادي، عدم تحديث الكتاب ومطابقته بالطبعة الجديدة لطبقات الحنابلة، رغم مرور قرابة عشر سنوات بين أول طبعة لطبقات الحنابلة بتحقيق عبد الرحمن العثيمين (سنة ١٤١٩هـ) وآخر طبعة لشرح السنة بتحقيق الردادي (سنة ١٤٢٨هـ).

وهذا ضروري جدًّا فقد ورد في تحقيقه لشرح السنة (ص١٢٩): "فلا تكن صاحب بدعة في الله أبدًا".

وليس لقوله (في الله) معنى، لكن بالرجوع إلى الطبعة الجديدة من طبقات الحنابلة (٧٦/٣) نجد اللفظ: "فلا تكن [تحب] صاحب بدعة في الله أبدًا"، وبها يستقيم المعنى".

قلت: فهذا مثال واحد على جناية د. خالد الردادي على كتاب "شرح السنة" للبربهاري، وعبثه به؛ حيث أثبت شيئًا فيه نسب فيه معنًى شاذًّا إلى البربهاري –رحمه الله–، فما معنى: "فلا تكن صاحب بدعة في الله أبدًا"، وهل هناك "بدعة في الله"؟!!

فكيف إذا تقصينا أخطاءَه الأخرى، والتي تبين لنا حقيقة مستواه في علم التحقيق، وتظهر لنا مدى أمانته في هذا الباب؟!

وكذلك لقد تكرَّرت بعض الأخطاء في إبرازاته المتوالية التي وصلت –على حدّ علمي– إلى تسع إبرازات للكتاب، وليس هذا موضع الاستقصاء لهذه الأخطاء.

وأما تحقيقي على "صريح السنة" لقد خرجت منه إبرازة وحيدة، و–إن شاء الله– إذا عزمت على إصدار إبرازة جديدة منه؛ أسعى جاهدًا إلى تصويب ما قد يحتاج إلى تصويب، وأشكر كلَّ مَن قد ينبهني إلى أخطائي!

وليتأمل الردَّادي هذا التعليق على تغريدته: "أنه في إخراجه لكتاب السنة للبربهاري فيه كل شيء إلا التحقيق مع أن أغلبه مسروق من غيره، وكذلك حشر أنفه في فن التكلم عن فن التحقيق والمكتبات، وفيه من الجهل ما الله به عليم، وهذا يعرفه كل مشتغل بهذا الفن الجليل".
لذلك أنا أنصح د. خالد الردّادي أن يعرف قدر نفسه، وأن لا يتشبع بما لم يعط.

والوجه الثاني: أنه لم أراد أن يرتقي من درجة (دكتور) إلى درجة (أستاذ)، قدّم بحثين إلى الجامعة من أجل هذا، لكن للأسف اكتشفت اللّجنة المخصّصة لهذا الشأن أن البحثين مسروقان، ليسَا من كدِّ يديه، فماذا كان؟ مُنِع من الترقية!

فمن كان هذا حاله، يعدُّ فحلاً نحريرًا في علم التحقيق ينقد الآخرين ويحكم عليهم بالتجهيل المطلق في هذا الباب؟!

وما كنت أحبُّ أن أفضحه في هذا الأمر؛ لأن ستر المؤمن على أخيه من مكارم الأخلاق –التي لا يعرفها الصَّعافقة–، وله فضيلة عظيمة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ".

إلا أني وجدت أنه –بعد قيام الردَّادي بنشر تغريدته الجائرة في حقِّي–، تعجّب العقلاء –من إخواننا الذين لا أعرفهم– والذين يعرفون حاله– من جرأته عليَّ بهذا الكذب، فأرادوا تذكيره بأن سارق البحثين لا ينبغي له أن يتسنَّم هذا المقام الشريف في نقد الشرفاء! فقاموا بالتعليق على تغريدته بهذا التذكير؛ ففضحه الله من حيث لا يحتسب!

ورغم ذلك لم أعتمد كلامهم إلا أن تحقَّقت منه بنفسي من بعض الثقات من أهل العلم، الذين أكَّدوا لي أن هذا أمر معروف، ولا يمكن للردَّادي أن ينكره.

وقد كنت أحمل –من قبل– في قلبي التقدير والاحترام لــ د. خالد الردَّادي، لكن المحن تكشف معادن الناس وبواطنهم؛ فجزى الله الشدائد كل خير؛ عرفت بها عدوي من صديقي.

وقول الردّادي: "أرسل لي بعض مريديه"، فيه من التعدي ما فيه، فهل أبو عبدالأعلى صاحب طريقة صوفية حتى يكون له مريدون؟! اتق الله يا د. خالد!

وليعلم خالد الردّادي أن سُنَّة الله ماضية: **{إِنَّ اللهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ}**، فقد انهالت التعليقات من طلبة العلم النابهين على تغريدته إنكارًا لبغيه على أخيه، وقد أجادوا في إظهار تهافت الرجل وتشبعه بما لم يعط، وهي تدلُّ على نباهة السلفيين، وأنهم لا يقبلون التبعية العمياء، كالبهائم التي تقاد، فعلى خالد الردَّادي ومَن حرَّضه من الصَّعافقة أن يعلموا أنهم لا يخاطبون مجانين أو أطفالاً.

ولعلّ الردَّادي لم يطَّلع عليها، لذلك سأنقل له بعضها لعلَّها تكون عونًا له –إن شاء الله– على التوبة، وفيها العبرة لكلِّ معتبر:

- "مَن وافقك من أهل العلم أنه –أي أبو عبدالأعلى– ليس من أهل الشأن، وليس عنده أهلية علمية؟ كان من المفروض إظهار هذه الأخطاء مجردة عن الطعن والتهويش".
- "هذا المنشور فيه كلّ شيء إلا الرد على أبي عبدالأعلى، أين العبث الذي قام به؟ وأين أخطاء التخريج والتعليق؟ وأين مواطن القصور في استشهاده بالمخطوطات؟".
- "الله المستعان؛ هذا منهج اللئام من الناس ممن في قلوبهم مرض، فالتنقيب عن أخطاء المشايخ وطلبة العلم، فيما كتبوه وقاموا بتحقيقه منذ سنوات بعدما اتخذوا موقفًا من بعضهم عين الهوى، نسأل الله السلامة والعافية".
- "وضِّح لنا يا دكتور كيف تم العبث في الصور التي وضعتها للكتاب، حتى نستفيد –حفظك الله–".
- "يا دكتور أحبك في الله وأنا من متابعيك والتقيت بك في الجامعة بكلية الحديث؛ لأني طالب بها، فما أدري هل قولك هذا جاء عن بحث وتحقيق وتدقيق، أم جاء عن هوى في النفس؛ لأنه بيَّن عوار أصحابك؛ لأنك في بداية الأمر نشرت للعلامة محمد بن هادي المدخلي، وأثنيت عليه خيرًا وبعدها حذفته وتغيَّرت وخرج ما في القلب".
- "كلام الصعافقة كلُّه عام، لا أدلة ولا هم يحزنون، أين العبث يا د. خالد؟!".
- "أصلحك الله حالك يا ردّادي، أين الردّ على التحقيق، أم أنه مجرد تهويل، وحب الانتقاص، أسأل الله أن يرزقني وإياك الإخلاص في القول والعمل"... إلخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا ينشر الردَّادي هذه التغريدة في هذا الوقت تحديدًا، فقد أهديته نسخة من الكتاب من حوالي سبع سنوات –على ما أذكر–، والذي أذكره أنه في لقاء لي معه بعد ذلك ذكر لي أن له ملحوظات يسيرة على التحقيق، فقلت له: جزاك الله خيرًا، رجاء أن تفيدني بها؛ كي أصلحها –إن شاء الله– في الإبرازة التالية للكتاب، ومرت السنوات و لم يرسل شيئًا إليَّ؟ فلو كان ناصحًا أمينًا لأخيه وللمسلمين لماذا امتنع عن إرسال هذه الملحوظات طوال هذه السنوات؟ ولماذا نشر هذا الكلام المتهافت الآن؟

والإجابة: أن د. خالد الردَّادي لما برز قرن "الصَّعافقة" نشر تغريدتين في تأييد الشيخ محمد بن هادي في تحذيره منهم، هذا نصَّهما:

التغريدة الأولى: "يُحمد ويشكر لأخينا الشيخ العلامة د. محمد بن هادي المدخلي –وفقه الله– جهوده الموفَّقة والحثيثة في محاربة الأغمار والدخلاء والمتعالمين والمتصدرين الذين أجَّجوا الفتن والشر وأفسدوا بين السلفيين في كثير من الأماكن، ولم يسلم من أذاهم وشرِّهم أحد! سائلين الله له التوفيق والسداد والنصر والعون".

والتغريدة الثانية: "لقد وُفِّق الشيخ محمد بن هادي حينما وصف هؤلاء الأغمار المفسدين مؤجِّجي الفتن بـــ "الصعافقة"، فقد وصف الشعبي قومًا مثلهم بهذا الوصف فقال: "ما جاءك عن أصحاب محمد فخذه، ودع ما يقول هؤلاء الصَّعافقة"، فشبَّه مَن لا علم عنده بالتجار الذين ليس لهم رأس مال، ويتشبعوا بما عند غيرهم!".

قلت: ثم جاءه التهديد من عصابة "الصَّعافقة" بأن يستخرجوا من شيخنا العلامة ربيع بن هادي –كفاه الله شرَّ الصعافقة– تحذيرًا منه، وأن يخرجوا له من الكرتون الخاص به –من الكراتين المحفوظة عند عبدالواحد– طوَّامه وأخطاءه؛ فأصابه الهلع ونكص على عقبيه وباع دينه بعرض زائل، وقدَّم رضا الخلق على رضا الربِّ، فغرّد بما يناقض معتقده الذي صرّح به دون تورية في التغريدتين السابقتين، فقال:

"كنت كتبت تغريدتين حول محاربة أخينا الشيخ العلامة د. محمد بن هادي –وفقه الله– لبعض الطلاَّب المسيئين للدعوة فأيدته في مسعاه وشكرته على جهوده في هذا، لكن رأيت حذفها كي لا تفسَّر وتنزل على أشخاص بأعيانهم من طلبة العلم المعروفين، مما لم أقصده في كتابتي البتَّة خاصَّةً وأن هناك من يسعى لتأجيج الفتن"،

قلت: وكأنه لم يقرأ قوله تعالى: **{يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً}**، فهو يعلم أنه كاذب في دعواه، فقد كان يعلم جيدًا أعيان مَن عناهم الشيخ محمد بن هادي بـــ "الصَّعافقة"، لكنه الجبن والتخاذل، فنعوذ بالله من الحور بعد الكور.

فقد ضاعت الرجولة والفحولة والشجاعة في قول الحقِّ في السنوات الخدَّاعات التي تصدّر فيها الرويبضة!!

وصدق من قال في تعليقه على تغريدة الردّادي: "هو لا يريد الشيخ أبا عبد الأعلى بعينه.. بل يريد أن يكون له مكان قيادي عند الحزب الجديد.. فالرجل كان على خلاف مع القوم وموافق للشيخ محمد في البداية ولقَّبهم بما يستحقون، وذكر أنهم طائشون وصعافقة.. ولكن لما رأى أن الشيخ ربيعًا ينتصر لهم .. رجع القهقرى حتى يجد مكانًا عند المقلِّدة، وما أكثرهم!".

قلت: ويا ليت د. خالد يراجع لنا تحقيق الشيخ عبدالله البخاري على "أصول السُّنَّة" لابن أبي زمنين، لنرى مَن الذي لا يحسن التحقيق، ولا التخريج!

لكنه لا يستطيع ذلك؛ لأنه كبير القوم الذين يتزلف إليهم بهذه التغريدة البائسة.

فقد سار الردَّادي –شعر أم لم يشعر– على قاعدتين خسيستين من قواعد الصعافقة، وهما:

- قاعدة: "زكّيني أزكّيك، وأغض الطرف عن أخطائك!".
- وقاعدة: "اذكر كلامًا مجملاً –ولو كان كذبًا– في الطعن في الأمناء –الذين ليسوا سيقةً لنا– من باب التشويش عليهم، وكرِّر هذا الطعن، وجنِّد مَن يؤيده من الجهال والأغمار!".

قلت: ولعلَّ الردّادي أصابته الحمية القبلية لصاحبه "فوَّاز المدخلي"، فكبُر عليه أن أبيّن طرفًا من جهله في مقال: "على خطى الحدَّادية يا فوَّاز أنت وأصحابك"، فنشر هذه التغريدة البائسة خدمة لفوَّاز وأصحابه، رغم أنه جاء ضمن التعليقات على تغريدته أن فوَّازًا وعصابته لم يكونوا يرتضونه من قبل، لكنها المصالح على حساب الحقِّ! قاتل الله الخسَّة! فو الله إن باطن الأرض خير لنا من أن نبيع ديننا أو نتلون فيه، فإمَّا أن نعيش رجالاً، ونقول الحقَّ ولو كان مُرًّا، وإلا فلا حاجة لنا في هذه الدنيا الزائلة!

فكان الأحرى به أن ينكر طوّام قريبه فوَّاز التي صارت وصمة عار على القوم!

وكان الأولى والأجدر بالردَّادي كذلك أن يكون ناصحًا أمينًا للقوم، وأن يكتب كتابة ينكر فيها المجالس السرية للصعافقة، وينقد فيها عبارات عبدالواحد المدخلي الخطيرة التي فضح بها القوم، وظهر منها مخطَّطهم في الكيد للسلفية وأهلها، أو على أقل تقدير أن يؤيد الحقَّ الذي ذكره أخوه أبو عبدالأعلى في "براءة السلفية من مجالس الشورى البدعية"، و"سوق الجهلة ورويبضة النت: سمير بن سعيد نموذجًا"، و"على خطى الحدَّادية يا فوَّاز أنت وأصحابك"، بدلاً من أن يهين نفسه بهذا الافتراء الذي ما ضرّ به إلا نفسه!

ومن عجيب أمر د. خالد الردَّادي أنه لديه ازدواجية في التعامل، أو قل: يحمل وجهين، فكان يعطي وجهًا للسلفيين، ووجهًا للحزبيين، ثم أعطى وجهًا ثالثًا للصَّعافقة الذين يسيرون على خطى الحدَّادية.

وكما قال شيخنا العلامة ربيع بن هادي –حفظه الله–: "فلا تتحقَّق السلفية والسُّنِّيَّة في أحد حتى يفارق أهل البدع والتحزب قلبًا وقالبًا".

فأما الوجه الذي أعطاه للحزبيين، فيظهر فيما يلي:

١. مشاركته في مؤتمرات مع "طاهر وايت"؛ و"طاهر وايت" ذو توجه حزبي معلوم في أمريكا، وقد اطلعت على صورة له تجمعه مع إخواني وصوفي يتضاحكون، والمرء يُعرَف بخدنه.

لذلك حذَّر منه شيخنا العلامة ربيع بن هادي –حفظه الله– منذ سنوات، فقد أرسل الإخوة في مسجد الرحمة في ولاية نيوجرسي الأمريكية خطابًا إلى العلامة ربيع بن هادي يتبرءون فيه من أبي الحسن المأربي وعلي الحلبي وطاهر وايت، وقد

ردَّ الشيخ حفظه الله تعالى على خطاب الإخوة، قائلاً: "أيها الإخوة، المسؤولين عن مسجد الرحمة، فقد وصلنا خطابكم الكريم والذي فيه بيان جيد حول ما حصل بالمسجد .. انقطاع التسجيل .. بيان جيد حول أبي الحسن وعلي حسن، فجزاكم الله خيراً وأشكركم على هذا، وأرجو أن تنشروا هذا في سحاب وغيرها من المواقع». اهـــ وقال الشيخ – حفظه الله– في حقّ طاهر وايت: "وقد ذكرتم طاهرًا في خطابكم هذا أنكم متوقفون فيه، فأرجو أن تستمروا على هذا التوقف حتى يبين بيانًا شافيًا موقفه الإسلامي السلفي من أبي الحسن وعلي حسن، يبين فيه ضلالهم وفتنهم ومخالفتهم لمنهج السلف، وإذا لم يسلك وإذا لم يبين هذا البيان، فلا تقبلوه". وكان ذلك بتاريخ ٢٩/ربيع الأول/١٤٣٣ الموافق لـــ٢٠/فبراير/٢٠١٢.

٢. الردّادي أحد المشرفين على موقع Madeenah.com، الذين يظهرون وجهًا سلفيًّا، وولاءاتُهم للحزبيين التكفيريين من أدعياء السلفية مشهور، ومن مؤسسي الموقع: "إسماعيل يوسف" –صاحب صهيب حسن وخدنه–، وصهيب حسن كان يدّعي السلفية، ثم انحرف انحرافًا شديدًا، وردَّ عليه العلامة مقبل بن هادي ردًّا قويًّا، كما في (صفحات الشيخ مقبل بن هادي/قسم الفتاوى).

ومن أصحاب إسماعيل يوسف: "أحسن حنيف" الذي له ولاء ظاهر لبعض مؤسسات حزب الإخوان المسلمين في أمريكا.

فهم متلونون، وبلغني أن الردَّادي ترك الموقع لانشغاله، لكن لم يبلغنا براءته من تلونهم وحزبيتهم.

٣. مشاركته في دورة علمية بمركز البصيرة، الذي كان يستضيف "عبدالله الجربوع" الحدَّادي، ونحوه.

لكن المصالح المشتركة بين الردَّادي والصَّعافقة يلزم منها أن يسكت عنه الصَّعافقة؛ إعمالاً لقاعدتهم الكاسدة –السابق ذكرها–: ""زكِّيني أزكّيك، وأغضُّ الطرف عن أخطائك!".

وأقول له: اتقِ الله في هذه الأمانة التي حملتها، فإن هذا العلم إما أن يكون حجة لك أو عليك، وتذكّر حديث أبي هريرة في أول ثلاثة تسعر بهم النار، واعلم أن الأجل قريب، فبادر بالتوبة!

وتأمل –رعاك الله– ما قاله العلاَّمة المحقِّق محمد بن علي الشوكاني –رحمه الله– في "الدواء العاجل في دفع العدو الصائل" (مجموعة الرسائل المنيرية (الجزء الثاني/ص٢):

"فإنها قد دلَّت الأدلة القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية أن العقوبة العامَّة لا تكون إلا بأسباب أعظمها التهاون بالواجبات وعدم اجتناب المقبحات، فإن انضم إلى ذلك ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المكلَّفين به لا سيما أهل العلم والأمر القادرين على إنفاذ الحق ودفع الباطل كانت العقوبة قريبة الحدوث ولا حاجة بنا ههنا إلى إيراد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فهي معروفة عند المقصر والكامل؛ فإذا عرفت هذا فاعلم أنه يجب على كل فرد أن ينظر في أحوال نفسه، وما يصدر عنه من أفعال الخير والشر فإن غلب شره على خيره، ومعاصيه على حسناته و لم يرجع إلى ربِّه

ويتخلص من ذنبه؛ فليعلم أنه بين مخالب العقوبة وتحت أنيابها، وأنها واردة عليه وواصلة عن قريب إليه، وهكذا من كان له متعلَّق بأمر غيره من العباد إما عمومًا أو خصوصًا، فعليه أن يتفقد أحوالهم ويتأمل ما هم فيه من خير وشر، فإن وجدهم منهمكين في الشر واقعين في ظلمة المعاصي غير مستنيرين بنور الحق فهم واقعون في عقوبة الله لهم وتسليطه عليهم لا سيما إذا كانوا لا يأتمرون لمن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، هذا على فرض أن داعي الخير لم يزل يدعوهم إليه والناهي عن الشرِّ لا يزال ينهاهم عنه وهم مصمِّمُون على غيِّهم سادرون في جهلهم، فإن كان من يتأهل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معرضًا عن ذلك غير قائم بحجة الله ولا مبلِّغ لها إلى عباده فهو شريكهم في جميع ما اقترفوه من معاصي الله سبحانه مستحق للعقوبة العاجلة والمؤجلة قبلهم كما صحَّ في قصة من تعدّى السبت من أتباع موسى عليه السلام، فإن الله تعالى ضرب من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بسخط عذابه ومسخهم قردة وخنازير مع أنهم لم يفعلوا ما فعله المعتدون من الذنب، بل سكتوا عن إبلاغ حجته والقيام بما أمرهم به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحاصل أنه لا فرق بين من فعل المعصية وبين من رضي بها ولم يفعلها، وبين من لم يرض بها لكن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان ذنبه أشد وعقوبته أعظم ومعصيته أفظع بهذا جاءت حجج الله وقامت براهينه، ونطقت به كتبه، وأبلغته إلى عباده رسله".

فأقول للأخ خالد الردَّادي ناصحًا له مشفِّقًا عليه: تفقد أحوال الصَّعافقة، وتأمل ما هم فيه من خير وشر، فإن وجدتهم منهمكين في الشر واقعين في الظلم والبغي غير مستنيرين بنور الحق، فهم واقعون في عقوبة الله لهم وتسليطه عليهم لا سيما إذا كانوا لا يأتمرون لمن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، هذا على فرض أن داعي الخير لم يزل يدعوهم إليه والناهي عن الشرِّ لا يزال ينهاهم عنه وهم مصمِّمُون على غيِّهم سادرون في جهلهم، فإن لم تقم بحجة الله وتبلغها فأنت شريكهم في جميع ما اقترفوه من معاصي الله سبحانه مستحق للعقوبة العاجلة والمؤجلة قبلهم!

فقد أردت شهرة زائفة ومكانة عند قوم بُهت —لا خلاق لهم–، وذلك بالبغي على أحد إخوانك، فعاملك الله بنقيض قصدك، وهتك سترك جزاء وفاقًا!

ومن تتبع عورة أخيه قاصدًا إهانته والتنقص منه بغير حقٍّ؛ تتبع الله عورته وفضحه في عقر بيته وأهانه!

فلا تكُ حفَّارًا بظلفِك، إنما   تصيب سهام الغي مَن كان غاويًا

وعلى نفسها جنت براقش!

وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه وسلم.

وكتب

أبو عبدالأعلى خالد بن عثمان المصري

ظهر الأربعاء ٢٠ من شهر رجب ١٤٤٠ ه